

Distr.: General
27 December 2005
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الحادية والعشرون

محضر موجز للجلسة ٤٢٧

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة غونزاليس

ثم: السيدة شوب - شيلنغ (نائبة الرئيس)

ثم: السيدة غونزاليس (الرئيس)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الأولي لجورجيا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الأولي لجورجيا CEDAW/C/GEO/1

و Add.1 و Add.1/Corr.1

١ - بدعوة من الرئيس، أخذت السيدة بيريدزي (جورجيا) مكانا إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة بيريدزي (جورجيا): أعربت، في تقديمها التقرير الأولي لجورجيا (CEDAW/C/GEO/1) و Add.1 و Add.1/Corr.1) عن عزم جورجيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية، وخاصة في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أنه في الفترة التي أعقبت تقديم التقرير، شهد البلد تحولات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلدى الانضمام إلى مجلس أوروبا، اضطلعت جورجيا بمسؤوليات إضافية في مجال حقوق الإنسان ويجري الآن تشجيعها على التركيز، بوجه خاص، على حماية حقوق الفئات الاجتماعية الأكثر تأثرا ومن بينها النساء. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٩ صدقت الدولة الطرف على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مؤكدة بذلك تمسكها بمبادئ المساواة وأصبحت أيضا طرفا في عدد من الصكوك الأوروبية لحقوق الإنسان. وبغية إقامة جهاز قضائي عادل ومستقل، يجري العمل حاليا في الإصلاح، وقد أُجريت تعيينات جديدة في ٨٠ في المائة من الوظائف القضائية.

٣ - وقد قُدمت معلومات إضافية في إضافة إلى التقرير (CEDAW/C/GEO/1/Add.1). وتصف الفقرة ٢ منها الأزمة المالية التي يعاني منها البلد، بما في ذلك تأثير إجراء تخفيض حاد للعملة الوطنية على السكان. وقد تأخر دفع مستحقات الأجور والمعاشات عن أكثر من ستة أشهر في بعض مناطق

البلد. ورغم أن الوضع تحسّن بعض الشيء خلال الشهرين الثلاثة الماضية مع بدء استقرار العملة ودفع الأجور والمعاشات الجارية في موعدها، فإنه لا يزال على الحكومة تسديد الديون الضخمة المستحقة للسكان التي رُحلت من السنة السابقة.

٤ - وفي سياق تدابير التقشف القاسية، تبين عدم إمكان تخصيص اعتمادات خاصة لقضايا النساء في ميزانية السنة الجارية. ويتمثل استثناء واحد لذلك في ترتيب لتقاسم التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع النساء في التنمية. ويجري حاليا البحث عن مصادر تمويل إضافية. وهناك حاجة واضحة إلى سياسة اقتصادية وطنية تأخذ في الحسبان على النحو المناسب العامل الجنساني وتشجّع النساء على تنظيم المشاريع. إذ لم تحصل النساء على مشاريع كبيرة الحجم أثناء الخصخصة؛ وفي أحسن الظروف تملك النساء مشاريع صغيرة في قطاع الخدمات.

٥ - ويرد بيان مؤسسات الدولة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية في الفقرة ١٢ من التقرير. وسُتستأنف المناقشات بشأن إنشاء بنية حكومية لمعالجة شؤون المرأة عقب الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تمثل ثُدرة التمويل العقبة الوحيدة في ذلك الصدد. ومع ذلك فقد أنشئت في مكتب مستشار حماية الشعبة وحدة جديدة تُعنى بقضايا المرأة والطفل، وترأسها حاليا امرأة تمثل أقلية عرقية.

٦ - وهناك الآن نحو ٧٠ منظمة غير حكومية تُعنى، على الأقل جزئيا، بشؤون المرأة، ومن بينها بعض "المنظمات المقصورة على النساء" وقد نُشرت ألفي نسخة من ترجمة جورجيا للاتفاقية بتمويل من منظمات دولية. وترد تفاصيل الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الفقرتين ٥ و ٦ من الإضافة إلى التقرير؛ وتتضمن تلك

(الفقرة ٤٢) قرب تبليسي. وتتولى لجنة حكومية أنشئت لكي تعالج تحديدا قضايا الشباب البت في عمليات الإحالة إلى المركز بالتشاور مع الآباء والمعلمين. وفيما يتعلق بالعنف ضد النساء، لم تُسجَل حالات معينة تتعلق ببغايا. وفي سنة ١٩٩٨، سُجِلت ٣٩ حالة اغتصاب للنساء و ٢٢ حالة شروع في الاغتصاب؛ وفي الشهور الأربعة الأولى من ١٩٩٩ كانت هناك ١١ حالة و ٩ حالات على التوالي. وينظر البرلمان حاليا في تعديلات للقانون الجنائي، تتضمن أحكاما أفسى للاغتصاب، وخصوصا لاغتصاب القُصَّر. ولم تقع حوادث إجبار نساء على الدخول في علاقات جنسية من جانب أشخاص يستغلون وظيفتهم الرسمية. ويمكن أن تساعد منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) التي تشترك جورجيا في عضويتها، في التصدي للانتحار بالنساء في الخارج إذا حدثت مثل تلك الحالات. وليست هناك معلومات متوافرة عن السياحة الجنسية في ١٩٩٨.

١٠ - ولا تزال مشكلة عدم تمثيل النساء بالقدر الكافي في مستوى صنع القرار قائمة، وإن كان قد تحقق بعض التقدم مقارنة بالحالة الموضحة في التقرير. فهناك مزيد من مشاركة النساء في البرلمان وأجهزة الحكم المحلي. وتم تعيين عدد من النساء كوزراء ورؤساء لجان برلمانية، وتشغل إحدى الوظائف الرئيسية في الجمعية التشريعية لتبليسي امرأة. كذلك عيّنت جورجيا مؤخرا أول سفير لها من الإناث (لدى إيطاليا) وتتولى امرأة رئاسة وفد جورجيا إلى مجلس أوروبا.

١١ - وكدليل آخر على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية للبلد، أعلن أحد الأحزاب السياسية الكبرى أنه سيقدم زعيمه، أنثى، كمرشح للانتخابات الرئاسية، ولا ينبغي أن تستبعد إمكانية تولي الرئاسة امرأة بالنظر إلى أن عددا من الزعماء البارزين في تاريخ جورجيا كانوا نساء. وعقب تعيين قضاة جدد في القضاء. بمرسوم رئاسي زادت

الجهود خطة عمل وطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. ورغم توافر الإرادة السياسية، فإن الصعوبات الاقتصادية قد تؤخر تنفيذه.

٧ - ولم تُسجَل منذ تقديم التقرير أي قضايا أمام المحاكم بشأن تمييز قائم على الجنس ضد النساء. وتشمل جهود الحكومة لإرهاف الحس بأهمية المساواة ببرامج تدريبية تنظمها أكاديمية وزارة الشؤون الداخلية. ولم تُتخذ حتى الآن تدابير خاصة لتعزيز النهوض بمستوى المرأة في المجالات العامة المختلفة. بيد أن ممثلي ٥٢ منظمة من المنظمات النسائية غير الحكومية اجتمعوا، تحت رعاية الدولة، لإعداد سياسات تحدم تقدم المرأة وحددوا ٣٠ في المائة كهدف لتمثيل المرأة في البرلمان. ولتلك الغاية، يُطلب إلى الأحزاب السياسية تقديم مرشحين من الإناث للانتخابات القادمة. ويؤمل أن يلقي الطلب تجاوبا إذ أن ٦٠ في المائة من جمهور الناخبين في جورجيا من الإناث.

٨ - وتخطط منظمات غير حكوميتين من المنظمات المعنية بشؤون المرأة لمشروع مشترك لجمع المعلومات المتعلقة بالجنسين. ولا يزال هناك عدد قليل فقط من حالات بيوت الدعارة واحتذاب النساء إلى الفسوق والقوادة. فمنذ تقديم التقرير سُجِلت أربع من تلك الحالات وأُتخذت بشأنها الإجراءات الجنائية. وللأسف أن البغاء بين القاصرات لا يزال واسع الانتشار. ففي سنة ١٩٩٩، سُجِلت ٤٩ بغي دون السن لدى وكالات الشؤون الداخلية، مقارنة بـ ٥٠ في سنة ١٩٩٧. وقبِلت ثلاثون منهن للعلاج لأمراض تنتقل جنسيا. وبالنظر إلى عدم وجود أي نظام للتعرف على تلك الحالات، فإنه لا يحتمل أن تعكس الإحصاءات الوضع الحقيقي.

٩ - وكجزء من برنامج الرئيس لمنع الجرائم بين القُصَّر، أنشئ مركز لإعادة التأهيل من النوع المشار إليه في التقرير

أدى بكثير من المتوسط. ويجري حاليا إعداد تدابير على المستوى الوطني لتحسين حالة العمالة.

١٤ - وفي مجال الثقافة، تلعب المرأة بصفة تقليدية دورا هاما. وقد رادت المرأة مؤخرا عددا من المبادرات، من بينها تنظيم مسابقات دولية للموسيقيين وترويج الموسيقى الجورجية الكلاسيكية في الإذاعة، وإنشاء قاعات عرض للفنون الجميلة. وفيما يتعلق بالحق في الرعاية الصحية، يظل معدل الإجهاض عاليا، وإن كان أدنى من السنوات السابقة، حيث بلغ ٤٠٣ ٢٣ حالات سجلت في ١٩٩٧. ومنذ تقديم التقرير، حدثت خمس حالات لإجهاض مستحث غير قانوني. وأخذت تدابير للملاحقتها جميعا. ويجري توفير موانع الحمل وفقا للبراسيم الرئاسية ذات الصلة ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير لنشرها شعبيا.

١٥ - وقد توافرت الآن بيانات تُكْمَل المعلومات الواردة في الفقرة ١٠٣ من التقرير. لقد حدث انخفاض في عدد المواليد وعدد وفيات الأطفال كليهما حيث كانا ٦١٨ ٥٠ مولودا و ٨٣٤ وفاة في ١٩٩٧ و ٤٦٠٠٥ مواليد و ٧١٧ وفاة في ١٩٩٨. وكان هناك أيضا انخفاض في وفيات الأمهات حيث بلغت ٣٧ وفاة في ١٩٩٧ و ٣٣ في ١٩٩٨ و ٨ في ١٩٩٩ حتى تاريخه والأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال هي الأمراض بين الأطفال حديثي الولادة (٩، ٥٦، في المائة)، والالتهاب الرئوي (٣، ١١ في المائة) والعدوى بأمراض الكبد (٨، ٣ في المائة) والأمراض التنفسية الحادة (٥، ١ في المائة) وأمراض الجهاز العصبي (٥، ١ في المائة) والحوادث (٥، ١ في المائة) وحمج الدم (٤، ١ في المائة). ومن بين وفيات الأطفال دون سنة واحدة، التي بلغت ٧١٧ في ١٩٩٨، ٧٤ طفلا تُوفوا ببيوتهم. وفي ١٩٩٨ كان هناك ١٣٠ ١ حالة لولادة الجنين ميتا (٦، ٢١ في الألف)؛ وهو ما يبلغ ١،٢ مثلا للرقم المناظر في ١٩٩٧.

نسبة القضاة من الإناث إلى نحو ٤٥ في المائة. وفي محكمة دائرة تبليسي يمثل القضاة الإناث حاليا الأغلبية.

١٢ - وكما ذكر في التقرير، ينظم أجر العمل بمقتضى القانون. وجميع أشكال التمييز محظورة، بما فيها التمييز على أساس الجنس؛ وأكثر دلالة من ذلك أن ذلك الحكم ينفذ تنفيذا صارما. بيد أنه في الفترة التي أعقبت تقديم التقرير، تأثرت حماية حق المرأة في العمل سلبا بتدهور الوضع الاقتصادي. فهناك نحو ١٣,٨ في المائة من القوة النسائية العاملة عاطلات حاليا، وانخفض إجمالي عدد النساء الموظفات في القطاع العام بنسبة ٦٠ في المائة، مقارنة بـ ٢٩ في المائة للرجال. وفي التعليم والرعاية الصحية يتراوح الاختلاف في الأجر بين الجنسين بين ١٢ و ٢٠ في المائة في غير صالح النساء. ومع ذلك فإن ثلاثة من كل أربعة عاملين في تلك القطاعات من الإناث، وتبين الإحصاءات أن النساء في جميع القطاعات يحصلن على أجر أقل من الرجال، وتفسير ذلك هو أنهن يتزعن إلى شغل وظائف هي أقل أجرا.

١٣ - وللأسف أن أغلبية الأشخاص العاطلين المسجلين من النساء، مع أن نسبة متزايدة من أولئك النساء حصلن على تعليم عال أو لديهن مهارات متخصصة. والنساء المتعلمات على استعداد لقبول أي عمل من أجل تحسين ظروف معيشة أسرهن أثناء الأزمة الاقتصادية. وهناك، حتى اليوم، نحو ٥٨ ألف امرأة عاطلة تتراوح أعمار نصفهن تقريبا بين ٣٠ و ٤٠ سنة. وفضلا عن ذلك فإن أكثر من ٤٨ في المائة من النساء العاطلات يبحثن عن عمل منذ أكثر من ثلاث سنوات. وذلك الوضع غير المتكافئ ينعكس أيضا في حقيقة أن الوظائف الشاغرة المفتوحة للنساء تمثل ٣٤ في المائة فقط من مجموع الوظائف الشاغرة، وأن ٧١ في المائة من أولئك الذين يجدون عملا من الذكور. وهناك عدد من النساء يبلغ ٣ ٥٠٠ يحصلن حاليا على استحقاقات البطالة. ومؤشرات العمالة للنساء في العاصمة

١٩ - وثمة عائق لرصد العنف ضد النساء لأنه يظل مستترا داخل الأسرة، وأن ثمة نزوعاً إلى عزوه إلى الثقافة والتقليد، حتى من جانب الضحايا أنفسهن. وقد أنشئ خط تليفون سري لمساعدة النساء في المواقف الشديدة التطرف. وليست هناك ملاحجى لضحايا العنف المتزلي وإن كانت المسألة قد أُثرت مؤخرًا. فالنساء يتجهن عادة إلى العائلة أو الأصدقاء للمساعدة في تلك المواقف. وتتضمن خطة العمل لتحسين حال النساء للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ مجموعة تدابير لاستئصال العنف ضد النساء بالاستناد إلى التعليم. ورغم أن الأساليب الإحصائية المتبعة لجمع البيانات عن النساء مدمنات المخدرات لا تخلو من عيوب، فإنه تم تسجيل انخفاض ملحوظ في عدد النساء مدمنات المخدرات ومتعاطيات المخدرات بين عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٢٠ - وفي ١٩٩٩، أُدرجت الأمهات الوحيدات العائلات لأطفال قُصّر في فئة المواطنين المحتاجين وأُعطين وثائق تأمين طبي مجاني وإعفاءات من الضرائب ومساعدات اجتماعية شهرية. وللأسف أن الأزمة المالية حالت دون دفع هذه المساعدات. ويتمثل تجديد حديث في قانون الأسرة في الحكم الخاص بعقد الزواج، الذي يُنشئ حقوق ملكية مشتركة لكلا الزوجين.

٢١ - ووفقاً للمعايير الدولية، تقضي النساء في جورجيا أحكام السجن في مرافق منفصلة عن الرجال والقُصّر. وتتلقى النساء الـ ١١٢ الموجودات حالياً في السجن خدمات رعاية صحية واجتماعية ويُشركن في الأنشطة الثقافية والتربوية في التزام بهذه إعادة تأهيلهن. وقد خفف رئيس الجمهورية مؤخراً الأحكام الصادرة على عدد من النساء اللاتي سُجّن أثناء سنوات الحرب الأهلية والصراعات الداخلية. ولم يجر مطلقاً إعدام أي امرأة في جورجيا.

١٦ - وعلى الجانب الإيجابي، أظهر معدل الوفيات المبكرة للمواليد الجدد انخفاضاً مطرداً؛ فقد أنشئت منذ تقديم التقرير دور ولادة إضافية وعيادات استشارة جديدة. وفضلاً عن ذلك توفر الدولة العلاج المجاني للسُّل والأمراض العقلية والسرطان والأمراض المنقولة جنسياً، وكذلك الرعاية المجانية للحوامل والرعاية الصحية للأطفال دون سنة واحدة بالجان. وأدخل علاج الأطفال دون سن الثالثة ومساعدات الطوارئ للأطفال فيما بين سن ٣ و ١٤ سنة في ميزانية المجالس البلدية.

١٧ - ولكل قسم في السجن حاجزه العازل. ويوجد أيضاً مستشفى بالسجن يضم ٣٥٠ سريراً، كما يوجد مستشفى متخصص للسُّل للسجناء تتلقى فيه العلاج حالياً ثلاث نساء. وقد أسفرت الخطة الوطنية للحد من مرض السُّل عن نتائج إيجابية، حيث بلغ عدد حالات السُّل المسجلة بين النساء في ١٩٩٨، ٨٢٧، مقارنةً بـ ٦٣٢ حالة في ١٩٩٦ و ٢١٩٤ حالة في ١٩٩٧. بيد أن الدولة ليست في وضع يمكنها من تحرير الموارد الإضافية اللازمة في ذلك المجال.

١٨ - وتشمل التدابير الإضافية المتخذة لتعزيز الحق في الصحة سن قانون لحماية الصحة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ والجهود الرامية إلى نشر الوثائق ذات الصلة الصادرة من الأمم المتحدة والرابطة الطبية العالمية. وقد أُعد مشروع خطة وطنية للصحة يغطي الفترة الممتدة حتى سنة ٢٠١٠، مع تدابير خاصة لحماية صحة النساء والأطفال. وللأسف أن عدد النساء مدمنات المخدرات أخذ في الزيادة. فمنذ فترة تقديم التقرير، تم تحديد ١٢٢ حالة لنساء ضالعات في التعاطي غير المشروع للمخدرات، ومنهن نسبة هامة تشارك أيضاً في الاتجار بالمخدرات.

٢٢ - وقد أدى الصراع الداخلي إلى عمليات نزوح واسعة من أنجازيا. ومن الواضح أن تأثير تلك الأوضاع على النساء والأطفال هو الأشد قسوة ويثير أسوأ المشاكل على صعيد تأمين حقوق النساء. وهناك تأخير في عملية الإعادة إلى الوطن بسبب عدم اتخاذ القرارات السياسية، وتضطلع الحكومة بمسؤولية تلبية احتياجات الأشخاص النازحين. أما فيما يتعلق بحالة النساء في إقليمي أنجازيا وأوستيا الجنوبية السابقة، فإن تلك المنطقتان تقعان خارج نطاق ولاية جورجيا بحكم الواقع؛ فليس لدى الحكومة آليات لحماية حقوقهن أو حقوق الجورجيين الآخرين الذين يعيشون في ذلك الإقليم. وأخيرا، ينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لوضع النساء اللاتي يعشن في المناطق المأهولة بشكل سائد بجماعات وطنية تطبّق الإسلام، إذ لم يتسنّ جمع بيانات موثوقة بطريقة منهجية في تلك المناطق.

٢٤ - السيدة أباكا: قالت إنه يبدو لها أن ثمة افتقارا إلى فهم سليم لما يشكّل تمييزا. إذ يمكن، على سبيل المثال، أن يُنظر إلى معدل وفيات الأمهات المرتفع بشكل غير مقبول على أنه شكل من التمييز لأنه يشير إلى أن أموال الرعاية الصحية لا تخصص لمجالات تخدم بشكل مباشر صحة النساء.

٢٥ - السيدة فيرير: سألت ما إذا كانت البرامج الداعمة للنساء الفقيرات داخلية في خطة العمل. وقالت إن هناك حاجة أيضا إلى مزيد من المعلومات عن الصلات بين اللجنة المعنية بإعداد سياسة للدولة بشأن تحسين وضع المرأة وعن الوزارات المختلفة المعنية بقضايا المرأة. وأضافت أنها تود أن تعرف المزيد عن العلاقة بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية النسائية، ومدى تأثير تلك المنظمات على ما تتخذه الحكومة من تدابير ومدى مشاركتها في إعداد التقرير. وهناك حاجة كذلك إلى معلومات أكثر تفصيلا عن التشريع الحالي والمقترح. وينبغي أن تدرج في الدستور أحكام خاصة بالمساواة في الحقوق. ويبدو أن النساء يفتقرن إلى معلومات عن حقوقهن، الأمر الذي يمكن أن يفسر سبب قلة شكاوى الانتهاكات التي تم تلقيها، إلى ذلك الحد.

٢٦ - السيدة كيم يونغ تشونغ: طلبت تقريرا مرحليا عن ترجمة الاتفاقية إلى اللغة الجورجية ونشرها. وأثنت على إتاحة التقرير للمنظمات غير الحكومية، بيد أنها قالت إنها تود تفسيراً للسبب في أن أيا من تلك المنظمات الكثيرة لا يعنى على سبيل الحصر بشؤون المرأة. ورحبت بأن تتلقى مزيدا من المعلومات عن عضويتها وعن تمويل أنشطتها وكيفية إسهامها في تحسين وضع المرأة. وقالت أخيرا إنها تود أن تعرف وضع برامج التدريب المعدة للعاملين بوزارة الشؤون الداخلية بشأن المسائل الجنسانية.

٢٣ - السيدة شوب - شيلينغ: أثنت على حكومة جورجيا لاعتماد الاتفاقية دون أي تحفظات، ولإنشائها، رغم الصعوبات التي تلاقيها منذ استقلالها، اللجنة المعنية بإعداد سياسة للدولة بشأن تحسين وضع المرأة، وخطة عمل لتحسين وضع المرأة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. بيد أنها أعربت عن قلقها إزاء إعاقة القيود المالية تنفيذ الاتفاقية وعن رغبتها في تلقي مزيد من المعلومات عن خطة العمل، بما في ذلك أهدافها ومراميها وإطارها الزمني. وأضافت أن من المفترض أن يكون بالإمكان تنفيذ بعض الأنشطة، مثل تعيين نقاط تنسيق في الوزارات دون أي تأثير على الميزانية. وينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تبين كيفية تنفيذ الخطة وما أنشئ من آليات للرصد وإلى أي مدى تخصص الأموال الموجودة لأنشطة تخدم المرأة. وأخيرا فإن التقرير تنقصه بيانات إحصائية مفصلة بحسب الجنس، من شأنها أن توفر إطارا مرجعيا مفيدا. وينبغي أيضا للدولة مقدمة التقرير أن تبين

الطبيعية. ومن المسلم به أن نظم الحصص قد أسيء استخدامها في ظل الحكومات الشيوعية؛ ولكن ذلك لا ينبغي أن يعني أنه لا يمكن الآن تطبيقها بنجاح. ومما يدعو للأسف أيضا أن النساء يخضعن لقيود على العمالة. وأعربت مع ذلك عن سرورها لأن تعلم أن ترتيبات خاصة قد وضعت للأمهات الوحيدات ذوات الأسر الكبيرة.

٣١ - عاودت السيدة غونزاليس تولي الرئاسة.

المادة ٥

٣٢ - السيدة ويدراوغو: قالت إنها انزعجت لأن تعلم أن الدولة الطرف قررت تنظيم يوم للأمم. فمجتمع جورجيا مجتمع يكرم الأمومة بصفة تقليدية، وذلك مثال للأنماط الاجتماعية للجنسين، التي تعوق النساء عن بلوغ المساواة وتزيجهن إلى وضع اجتماعي ثانوي. واللجنة لا ترفض الأمومة وإنما تعترض فقط على حصر المرأة في ذلك الدور. ومن المهم أن نتذكر أن ولادة الطفل، وخصوصا الولادات المتواترة تشكل خطرا على صحة الأم. وينبغي أن تبين الدولة مقدمة التقرير الرسالة المرتبطة بيوم الأم الجورجية وما إذا كانت تشجع المرأة على متابعة تعليمها أو تشجع على تنظيم الأسرة.

٣٣ - السيدة فيرير: قالت إن التقرير يذكر أن ثمة تقديرا بالغا للأمومة كما يبين أنه ليس لدى الحكومة سياسة معينة لزيادة الوعي بحقوق المرأة أو برامج خاصة تستهدف القضاء على الأنماط الاجتماعية. وتعترف جورجيا صراحة بأن المرأة تعنى بالبيت وأن الرجل هو رب الأسرة، وأعربت عن رغبتها في أن تعرف ما إذا كان البلد قد فكر في تنظيم برامج تدريب ونوعية بشأن الموضوعات المتعلقة بالجنسين.

٣٤ - السيدة أويج: أثنت على الدولة الطرف لنهاجها الصريح، الذي لا يحاول إخفاء واقع الحياة في جورجيا. وقالت إن القوانين ليست للأسف كافية. ومن الضروري

٢٧ - السيدة شوب - شيلنغ، نائب الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.

المادتان ٢ و ٣.

٢٨ - السيدة شاليف: طلبت إيضاحا للنقص الظاهر المتمثل في عدم وجود ضمان دستوري للمساواة بين الجنسين. وقالت إن التشريع المبين في الفقرة ١١ من التقرير يعد إنجازا رئيسيا، وأعربت مع ذلك عن خيبة أملها إذ لا ترى أي تشريع بشأن قضايا مثل الأمومة أو البغاء أو الإجهاض أو تساوي الأجر لتساوي العمل.

٢٩ - السيدة كورتي: قالت إن المادة ٢ تقضي بإدانة التمييز ضد المرأة، وإنما لا تجرد مع ذلك تلك الإدانة في الدستور أو التشريع المشار إليه، وذلك ما يبعث على الدهشة. وأعربت عن رغبتها في تلقي مزيد من المعلومات عن ولاية مستشار حماية الشغب أو أمين التظلمات. وانتقلت إلى المادة ٣ فطلبت مزيدا من التفاصيل عن اللجنة الفرعية المعنية بالأمومة والطفولة. وقالت إنه لا يبدو أن هناك مؤسسة رئيسية واحدة تعنى بقضايا المرأة؛ فجميع الأجهزة القائمة أجهزة فرعية أو ذات مرتبة ثانوية. وأضافت أن النساء ربطن دائما بالأمومة في التقرير، ولكن ذلك هو مجرد جانب واحد لحياقن. وإجمالا لا شيء في التقرير أو في بيان الوفد يظهر أن هناك إرادة سياسية للعناية بقضايا المرأة تحديدا ويدين التمييز صراحة.

المادة ٤

٣٠ - السيدة أبাকা: قالت إنه يجب، في رأي اللجنة، تناول المادتين ٣ و ٤ كل على حدة. فالهدف من المادة ٤ هو سد الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة كنتيجة للتمييز السياسي والاقتصادي. فالتقرير يبين بوضوح أن معدل البطالة مرتفع بين النساء، حتى في المجال المهني. والغرض من التدابير الخاصة المؤقتة المتوخاة في المادة ٤ هو معالجة مشاكل من تلك

٣٧ - السيدة مانالو، إذ لاحظت أن ثمة شخصيات نسائية قوية وبارزة ظهرت في تاريخ المجتمع الجورجي، سألت عما اتخذته الحكومة من تدابير لإحياء الدور الإيجابي للمرأة في ذلك البلد، وأضافت أنه سيكون من المفيد أيضا معرفة ما فعلته لتشجيع المنظمات غير الحكومية على تركيز اهتمامها على مشاركة المرأة في التنمية وفي بناء الأمة وما إذا كانت قد اعتمدت خطة وطنية لإدخال البعد الجنساني في صلب البرامج الحكومية والتربوية الرامية إلى دمج المرأة دمجاً كاملاً في الحياة السياسية والاجتماعية. وأخيراً فإنه ينبغي للدولة مقدمة التقرير أن تبين ما يفسر كبر عدد النساء في الجهاز القضائي ووسائل الاتصال؛ دون أن يكون الحال كذلك في المهن الأخرى.

٣٨ - السيدة كارترايت، مع تسليمها بأن الاتفاقية لم تشر بشكل مباشر إلى العنف ضد النساء، قالت إن اللجنة صاغت التوصية العامة رقم ١٩ لمعالجة تلك المسألة الأساسية. وقد ربطت التوصية مسألة العنف بعدد من مواد الاتفاقية، بما فيها المادة ٢٥ بسبب دور الأنماط الاجتماعية للجنسين في إدامة العنف ضد النساء. ورغم أن التقرير لا يذكر شيئاً عن الموضوع فإنه يتبين من مصادر أخرى أن العنف ضد المرأة يطرح مشكلة في المجتمع الجورجي، كما هو شأنه في جميع بلدان العالم. وينبغي للدولة الطرف أن تقيم مدى وطبيعة تلك المشكلة وتسن تشريعاً يجرم صراحة العنف ضد المرأة، مع اهتمام خاص بالعنف الجنسي ضد النساء والأطفال البنات وبإعادة تقويم الجرمين.

٣٩ - ومضت قائلة إن نهجاً من ذلك القبيل يتطلب أيضاً وضع برامج تُصمَّم بعناية لتثقيف وتدريب ضباط الشرطة ومهنيي الصحة وأعضاء المهنة القانونية لكي يتفهموا المشكلة ويتغلبوا عليها، ويتضمن ذلك، على سبيل المثال، القدرة على إدراك العنف الجنسي ضد الأطفال. وينبغي للدول الطرف، في إعداد تخطيطها وتشريعها، أن تضع في الاعتبار التوصيتين

الاضطلاع بمجهود طويل الأجل لتغيير المواقف بدءاً من سن مبكرة جداً. فجميع صور المرأة التي تديم الأنماط المقولبة التقييدية يجب إزالتها من الكتب المدرسة. ويجب اتخاذ تدابير لتحرير المرأة من الأنماط التي تقيدها فيما يتعلق بالبيت ومكان العمل والرعاية الصحية وصنع القرار. فصورة المرأة ككائن أدنى مرتبة في جميع تلك المجالات هي السبب المباشر للتمييز ضدها. وقد يكون من المفيد حشد عدد من قطاعات المجتمع الجورجي للعمل لصالح المرأة. ويمكن أن يطلب إلى المنظمات غير الحكومية العديدة أن تعمل كجماعات ضغط لصالح المرأة.

٣٥ - وأضافت أن نحو نصف قضاة جورجيا من النساء، ويمكن أن يعملن معاً للتأثير على الممارسات القانونية والقرارات القضائية. كما أن ثلثي العاملين بوسائل الاتصالات من النساء؛ ويمكنهن أن يعملن معاً لزيادة الوعي الاجتماعي بشأن دور المرأة. ولكن الإرادة السياسية لا غنى عنها لكي يحدث التغيير، فيجب ألا تقبل النساء دورهن كأهات فقط، ويجب أن يسمح لهن بالمشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية لبلدهن.

٣٦ - السيدة آسار (المقررة): أثنت على جورجيا لجهودها للحاق بالمجتمع العالمي، وخصوصاً لانضمامها إلى العديد من صكوك حقوق الإنسان ولعضويتها في مجلس أوروبا. بيد أن الانتقال إلى الديمقراطية لا يمكن أن يكون كامل النجاح بدون المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية، والتي تتطلب بدورها القضاء على التمييز. وللمادة ٥ أهمية حاسمة. فالدول التي تنضم إلى الاتفاقية تتعهد بالقضاء على الأنماط الجنسية التي يركز عليها التمييز ضد المرأة. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف الخطوات، الرمزية أو الواقعية، التي اتخذتها الحكومة للإعلان بوضوح عن إرادتها السياسية لمكافحة حصر المرأة في المنزل والأسرة والأمومة.

في ذلك النشاط. فلا التقرير ولا العرض الشفهي بيّن ما يجري عمله لمكافحة تلك الظاهرة. وقد أحررت اللجنة بـخطّة لإقامة ملاذ لأولئك النساء. وتساءلت متى ستنفذ. وبينما يمكن أن يعزى ذلك الوضع إلى الظروف الاقتصادية، فإنه لا يمكن إلا أن يزداد سوءاً، إذا لم تتوافر لدى الدولة الإرادة السياسية لمكافحة تلك الظاهرة.

٤٣ - السيدة غونسكيري: أعربت عن قلقها إزاء رضا الحكومة فيما يتعلق بالبغاء. والواقع أن السياسة في ذلك الصدد، بينما تبدو سياسة إلغاء للقيود والضوابط، لا تأخذ في الحسبان آثار الظاهرة، وخاصة في بيئة تواجه صعوبات اقتصادية بالغة مع معدل عالٍ للبغاء بين البنات دون سن الرشد. وتساءلت في ذلك الصدد عما يتخذ من خطوات لمعالجة ومعاينة العنف الجنسي واستغلال الجنس ومعالجة مشاكل الاتجار عبر الحدود وإعادة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أوطانهم. وسألت ما إذا كانت الحكومة قد أولت أي تفكير، لدى إصلاح القانون الجنائي، لتغيير القانون فيما يخص سن القبول فيما يتعلق بالعلاقة الجنسية في حالة الأطفال ممن دون السن، وخصوصاً أنّها صدقت على اتفاقية حقوق الطفل. ومضت قائلة إن من المهم جداً أن تبذل جورجيا جهوداً لمعالجة الاعتداء الجنسي على الأطفال والاستغلال الجنسي للنساء والبنات.

المادة ٧

٤٤ - السيدة خان: أعربت عن خيبة أملها إزاء ندرة المعلومات الخاصة بمشاركة النساء في الحياة العامة. وقالت إن المرأة الجورجية ذات مستوى عالٍ جداً من التعليم، معرفة لذلك عن دهشتها لصغر نسبة النساء في الهيئات السياسية والحكومية والإدارية باستثناء القضاء. واستطردت قائلة إنه ينبغي لجورجيا أن تنظر بعين الاهتمام في تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة، كي تسمح للنساء بالارتقاء إلى مستوى صنع القرار

العامتين للجنة رقمي ١٩ و ٢١، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يشمل تعريفه للعنف جوانبه البدنية والنفسية على السواء. وأضافت قائلة إن اللجنة تتطلع إلى أن تجد بيانا عن التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف، في تقريرها الدوري الثاني.

٤٠ - السيدة هازيل: طلبت إيضاحاً فيما يتعلق بيوم ٣ آذار/مارس، نظراً لأنه من غير الواضح ما إذا كان هو يوم الأم أو يوم المرأة. وإذا لاحظت أن التقرير لم يذكر شيئاً عن العنف القائم على الجنس، وخصوصاً العنف المتزلي، طلبت مزيداً من المعلومات عن الخط الساخن الذي أشير إليه في التقرير الشفهي وعن الخدمات التي توفر لمن يلجأ إلى ذلك الخط. واستطردت قائلة إن التقرير أشار إلى "العنف من النوع الأضعف" وتساءلت عما يعنيه ذلك. واستفسرت أخيراً عما يجري عمله لرفع الوعي بحقيقة أن للمرأة الحق في أن تعيش متحررة من جميع أشكال العنف.

٤١ - السيدة كيم يونغ تشونغ: تساءلت عن سبب عدم إيلاء اهتمام لمراجعة الكتب المدرسية من أجل تغيير الأنماط الاجتماعية للجنسين. وأعربت عن أملها في أن تكون هناك في التقرير التالي، خطوات اتخذت لمراجعة وتنقيح الكتب المدرسية، التي تعد مفتاحاً لحل مشكلة الأنماط الاجتماعية الجامدة للجنسين.

المادة ٦

٤٢ - السيدة كورتي: لاحظت أن التدهور الحاد للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلد يخلق تمييزاً ضد المرأة وأنه كثيراً ما يكون السبب الكامن وراء البغاء. وأضافت قائلة إن هناك مع ذلك بعض التناقض في كيفية معالجة السلطات للمشكلة. وتساءلت في ذلك الصدد عما تقوم الحكومة باتخاذ من خطوات لوقف الزيادة في السياحة الجنسية والبغاء المتزايد بين البنات دون سن الرشد ولحماية النساء والبنات الضالعات

بيانات مقارنة عن مرتبات المعلمين ومرتبات العاملين في مهنة أخرى تتطلب نفس المستوى من التعليم الجامعي.

٤٨ - وأضافت أن الفجوة بين مرتبات الجنسين ربما ترجع إلى أن بعض المهن تسودها الإناث. وذلك يفضي بشكل تلقائي إلى مرتبات أدنى، وهكذا تقل مرتبات مهنيي الصحة، مثلاً، عن مرتبات المهندسين. ولدى جورجيا الآن فرصة فريدة لأن تعنى، في إعادة تنظيم قطاعها العام واقتصادها، بتحطيم تلك الأنماط الاجتماعية للجنسين وتعديل المرتبات. ولفتت النظر، في ذلك الصدد، إلى العمل الذي أنجز في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن القيمة المقارنة للوظائف، والذي يركز على تساوي الأجر لتساوي العمل، وعلى تساوي الأجر للأعمال المتساوية القيمة.

٤٩ - وقالت إنها تود أن تعرف النسبة المئوية المحددة للنساء في برامج خلق فرص العمل. ورأت أن النسبة المئوية للنساء المشمولات بتلك البرامج ينبغي أن تعكس النسبة المئوية للنساء العاطلات من أجل مكافحة التمييز غير المباشر. وأضافت أنه ينبغي تقديم المزيد من المعلومات عن عمالة النساء في القطاع الزراعي مع تفصيل لأنواع العمل والأجور المكتسبة، مقارنة بالأجور في القطاعات الأخرى. وأنه ينبغي نذ مفهوم اعتبار الزوج هو من يكسب عيش الأسرة نظراً لأن للمرأة ما للرجل من حق في كسب العيش. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، أعربت عن رغبتها في أن تعرف السبب في أن ذلك العدد الكبير من النساء فقدان وظائفهن بمناسبة الإصلاحات في ذلك القطاع وسألت عما يتخذ من خطوات لإعادة تدريبهن ومساعدتهن على دخول سوق العمل من جديد.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.

في القطاع العام ولتحقق المساواة بحكم الواقع، لأن صنع القرار على مستوى الإدارة المدنية بالغ الأهمية لتقدم المرأة في أي مجتمع. وسألت، في ذلك الصدد، ما إذا كان قد سن قانون لتكافؤ الفرص لتحقيق توازن جنساني على مستوى صنع القرار.

٤٥ - وقالت إن المزيد من المعلومات سيكون موضع ترحيب، وذلك فيما يتعلق بعدد النساء ومكانهن في المستويات العالية في القطاعين العام والخاص وما إذا كان هناك ترويج في وسائل الإعلام للصور الإيجابية للمرأة في الحياة العامة. كذلك سيكون موضع تقدير تقديم معلومات عن دور المنظمات غير الحكومية في عرض صور إيجابية للمرأة وعن مدى مشاركة المرأة في صوغ وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين وضع المرأة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

المادة ٩

٤٦ - السيدة غونسكيري: سألت عن كيفية أداء قانون الجنسية عملياً ومدى ملاءمته بالنظر إلى حركة الانتقال الواسعة للنساء خارج البلد. وسألت عن كيفية إنفاذه.

المادة ١١

٤٧ - السيدة شوب - شيلنج: أعربت عن قلق عميق إزاء وضع المرأة في قطاع العمالة وطلبت مزيداً من المعلومات بذلك الشأن وعن جهود مكافحة البطالة ورفع الأجور وإعادة تدريب النساء. وقالت إنه في ظل الاشتراكية جمعت النساء في قطاعات عمل معينة وتعرضن لأشد الغبن في أي إصلاحات ترمي إلى الانتقال إلى اقتصاد سوقي حديث. ومن المهم جداً أن تتخذ الحكومة تدابير لمواجهة ذلك الاتجاه. وأعربت عن رغبتها في أن تعرف سبب تخفيض عدد الوظائف في قطاع التعليم وطلبت معلومات عن مرتبات المعلمين في مستويات التعليم المختلفة وعن نوع التدريب الذي يحتاجون إليه. وقالت إنه ينبغي، فضلاً عن ذلك تقديم